تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية

دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة (2016-2020م)

ابتهال أحمد حسين العزاني
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة عدن-اليمن

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i5.511

الملخص

يهدف البحث إلى تقييم ومقارنة مستوى الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية في اليمن وذلك باستخدام متوسطات النسب المالية (السيولة، الربحية، المديونية، كفاية رأس المال)، وقد أُجري البحث على أربعة بنوك تجارية منها: بنكان حكوميان، وهما (البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف التعاوني والزراعي) وبنكان قطاع خاص، وهما(بنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار) خلال المدة (2016-2020م) وأُستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة مع الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أنّ البنوك التجارية الحكومية كان أداؤها أفضل في نسب السيولة، والمديونية، وكفاية رأس المال، بينما البنوك التجارية الخاصة حققت أداء أفضل في نسب الربحية وبشكل عام فإن البنوك التجارية اليمنية (عينة البحث) لا تتمتع بمستوى أداء مالي جيد خلال المدة المدروسة بالرغم من ارتفاع نسب السيولة وكفاية رأس المال وذلك لانخفاض نسب الربحية وارتفاع نسب المديونية والمخاطر في تلك البنوك.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، النسب المالية.

Evaluating and comparing the financial performance of commercial banks using financial ratios

Abstract

The research aims to evaluate and compare *the level of financial performance of a sample of commercial banks in Yemen, using average financial ratios (liquidity, profitability, debt, capital adequacy). The research was conducted on four commercial banks including two governmental banks, namely (the National Bank of Yemen and the Cooperative and Agricultural Credit Bank) and two private sector banks, namely (the International Bank of Yemen and the Bank of Yemen and Kuwait for Trade and Investment) during the period (2016-2020 AD). The descriptive analytical approach was used by relying on the financial statements of the banks under study with the help of some statistical tools such as the arithmetic mean and standard deviation. The research concluded that governmental commercial banks had better performance in terms of liquidity and debt ratios, and capital adequacy, while private commercial banks achieved better performance in profitability ratios. In general, Yemeni commercial banks (the research sample) do not have a good level of financial performance during the period studied despite the high equity and capital adequacy ratios. This is due to low profitability ratios, high debt and risk ratios in these banks.*

***Keywords**: commercial banks, financial performance evaluation, financial statements, financial ratios.*

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولًا- المقدمة:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية، ويُعدُّ هدف تعظيم الربح من أهم الأهداف الذي تسعى البنوك لتحقيقه؛ لذلك تقوم بعملية مراجعة وتقييم لأدائها بصفة دورية لمعرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات من أجل النهوض بمستواها الحالي والمستقبلي.

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية موضوعًا ذا أهمية بالغة خاصة في الوقت الراهن، إذ يعدُّ عملية ضرورية وملحة كون الوضع الاقتصادي الحالي في البلاد يحتاج إلى قطاع مصرفي سليم يسهم في تعافي الاقتصاد؛ لهذا كان من الضروري الوقوف على سلامة أداء هذه البنوك وتقييمه من جوانب عديدة، وبالأخص الجانب المالي وذلك للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتصحيحها وتجاوزها.

ثانيًا- مشكلة البحث:

تمارس البنوك التجارية الحكومية والخاصة العاملة في اليمن وظائف وأنشطة مالية في إطار الوساطة المالية، وتسعى كل منها إلى تحسين أدائها لتكون قادرة على المنافسة إلاّ أنّ القطاع المصرفي في اليمن عانى ولا يزال يعاني من صعوبات ومعوقات كثيره أثّرت على مستوى أدائه؛ إذ تضرر جراء عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد منذُ أحداث فبراير2011م، وحتى يومنا هذا ناهيك عما حدث من انقسام للبنك المركزي اليمني في سبتمبر 2016م إلى فرعين متنافسين الأمر الذي كان له بالغ الأثر على كفاءة الأداء ومردودية البنوك التجارية اليمنية، ومن خلال هذا البحث سنحاول تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (عينة البحث) باستخدام النسب المالية، وعليه فإن إشكالية البحث تتمحور في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل يسهم التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية (عينة البحث) خلال المدة (2020-2016م)؟
- هل هناك اختلاف في الأداء المالي بين البنوك التجارية (عينة البحث) فيما يخص نسب (السيولة، والربحية، والمديونية، كفاية رأس المال) وذلك خلال المدة المدروسة؟

ثالثًا- أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من جانبين، وهما:

الأهمية العلمية للبحث: تبرز من كونه يعالج موضوعا على قدر كبير من الأهمية يتمثل في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية ومقارنة الأداء فيما بينها، بالإضافة إلى الإسهام في إثراء المكتبة الاقتصادية حيث إنّ هناك ندرة في الدراسات العلمية التي تناولت الموضوع كون الموضوع في الوقت الراهن يحتاج للمزيد من الدراسات والاهتمام خاصة في ظل ما أفرزته الحرب من عدم استقرار وانقسام مالي.

الأهمية العملية للبحث: تظهر من خلال حاجة إدارات البنوك التجارية لتقييم الأداء للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان القدرة على الاستمرار والبقاء والمنافسة.

رابعًا- أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) الكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك التجارية (عينة البحث) وذلك من خلال استخدام التحليل المالي بالنسب المالية.
2) معرفة أي البنوك اليمنية (عينة البحث) تتمتع بأداء مالي أفضل في جانب (سيولة والربحية والمديونية وكفاية رأس المال).
3) الخروج بنتائج وتوصيات ذات أهمية تساعد أصحاب الاختصاص والجهات ذات العلاقة في معالجة جوانب الضعف والقصور وتعزيز جوانب القوة المتعلقة بأداء البنوك اليمنية بشكل عام.

خامسًا- فرضيات البحث: بغرض الإجابة على تساؤلات البحث وتحقيقًا لأهدافه؛ فقد قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- يسهم التحليل المالي بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة.
- تتمتع البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) في اليمن بأداء مالي أفضل من البنوك التجارية العامة(الحكومية) وفقًا لنسب: السيولة، والربحية، والمديونية، وكفاية رأس المال.

سادسًا- منهجية البحث: بناءً على طبيعة البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب، حيث تم توظيف جانبه الوصفي في إطار الالمام بمختلف المفاهيم والجوانب النظرية للبحث، أما الجانب التحليلي فقد تم من خلاله تحليل وتفسير القوائم المالية للبنوك المدروسة في مدة الدراسة، وكما تمت الاستعانة أيضًا ببعض الأدوات الإحصائية كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

واستخدم أيضًا المنهج المقارن لمقارنة البيانات التاريخية للبنوك محل الدراسة من خلال استخدام النسب المالية للبنوك خلال المدة المدروسة.

سابعًا- مصادر البيانات: جُمعت البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات والبحوث المحلية والعربية التي أُتيحت للباحثة والتي ترتبط بموضوع البحث كالكتب والدوريات العلمية المتخصصة بهدف تغطية موضوع البحث قدر الإمكان، أما الجانب التطبيقي للبحث؛ فقد اعتمد فيه على التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

ثامنًا- عينة البحث ونطاقه الزمني: أُختيرت عينة البحث بما يتوافق مع طبيعة الموضوع وبما أنّ الموضوع يتعلق بتقييم أداء البنوك التجارية الحكومية والخاصة فكانت العينة مكونة

من فئتين من البنوك العاملة في اليمن، الفئة الأولى شملت بنكين حكوميين وهما (البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف التعاوني الزراعي، أما الفئة الثانية تمثلت في البنوك التجارية الخاصة حيث اختير بنكين وهما (بنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار) ويعود سبب اختيار تلك البنوك لكونها من أقدم البنوك التجارية العاملة في اليمن وأكثرها انتشارًا إضافة لتوفر المعلومات والبيانات عنها وخاصة التقارير السنوية والقوائم المالية (منشورة في المواقع الإلكترونية الخاصة بتلك البنوك التجارية)، أما الحدود الزمانية للبحث؛ فقد تمثلت في اختيار المدة الزمنية الممتدة من2016م لغاية 2020م، وهي فترة ما بعد الانقسام المالي ونقل مهام البنك المركزي اليمني إلى عدن.

تاسعًا الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام أسلوب النسب المالية أو التحليل المالي سواء دراسات مطبقة على بنوك يمنية أو غيرها، وقد اخترنا ذكر الدراسات الآتية:

1) دراسة قروش عيسى، وآخرون (2021م) بعنوان" تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2019-2015م)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد(14)،العدد(1)، يونيو 2021م

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية الربحية، السيولة، المخاطرة، والكفاية، من خلال دراسة حالة خمسة بنوك تجارية جزائرية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية لهذه البنوك خلال الفترة المدروسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لأخر.

2) دراسة بن جدو أمينة، مسعود مهيوب(2020م)، بعنوان" تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي للفترة الممتدة بين(2010-2019م) ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد(4)،العدد(2)،ديسمبر2020م

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية للفترة(2010-2019م) وذلك بحساب مختلف النسب المالية الخاصة بتقييم الأداء المالي للبنوك وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة، وتم تحليل وتفسير النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss،وتم التوصل إلى إن البنك محل الدراسة حقق ربحية جيدة، في ظل تمتعه بنشاط وأمان مرتفعين.

3) دراسة الشجري، عبده مدهش(2019م)، بعنوان" تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن بحث في مقارنة (العائد- المخاطر– اتجاهات الاستثمار) بين بنكي التضامن الإسلامي والتجاري اليمني للفترة (2006-2013)، مجلة جامعة البيضاء للبحوث الانسانية، العدد(1)، أغسطس 2019م

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء لكلا المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن من خلال دراسة حالة بنكين في قطاعي المصارف التجارية والإسلامية، وهما مصرف التضامن الإسلامي والمصرف التجاري اليمني، وذلك لمعرفة مدى الاختلاف في أداء المصارف الإسلامية والتجارية فيما يتعلق بالعائد والمخاطرة والمساهمة في عملية التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية كانت أفضل في تحقيق عائد الربحية من المصارف الإسلامية، بينما كانت المصارف الإسلامية أقل تعرضًا للمخاطر خاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان عن المصارف التجارية، وبخصوص المساهمة في عملية التنمية؛ فقد أظهرت الدراسة إن المصارف الإسلامية كان لها دور في عملية التنمية من خلال ارتباط استثماراتها بالاستثمار الحقيقي أفضل من المصارف التجارية.

4) دراسة عزوزة أماني،(2017م)، بعنوان" تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للفترة(2008-2013م) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد(1)، العدد(4)، يونيو2017م

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال فترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم أواخر2008م، حيث تعالج إشكالية هذه الدراسة مستوى الأداء المالي للبنوك الماليزية ولأجل ذلك استخدمت الدراسة النسب المالية في عدة جوانب: السيولة، العائد، جودة الأصول، المديونية، وأيضًا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفًا على الرغم من ارتفاع نسبة السيولة وأيضًا نسب كفاية رأس المال، وذلك لانخفاض العائد وارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أجريت الدراسات السابقة في دول متعددة مثل الجزائر، ماليزيا، واليمن، وعلى فترات زمنية متباينة تمت معظمها في السنوات القليلة الماضية، مما يدل على تزايد الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك، وقد اختلفت الدراسة الحالية من حيث عينة البحث ومكانها.
- واتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في طريقة تقييم الأداء المالي؛ إذ استخدمت النسب المالية في عملية التقييم وأيضًا اشتركت مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج

الوصفي التحليلي واستخدام بعض الأدوات الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

●وتتميز دراستنا الحالية في كونها تركز على تقييم الأداء المالي للبنوك العاملة في اليمن وذلك باستخدام عدة نسب مالية ذات علاقة مباشرة بالأداء المصرفي، حيث تسهم تلك النسب في الكشف عن حقيقة الأداء المالي للبنوك التجارية ومتغيراتها وتقدم تفسيرًا منطقيًا لما ينطوي عليه هذا الأداء، وذلك من خلال مقارنة أداء البنوك التجارية الحكومية مع البنوك الخاصة محل الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول- تقييم الأداء المالي للبنوك

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أهم الطرق التي تلجأ إليها الإدارة المالية في البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة ؛إذ يحتل هذا التقييم مكانة مهمة في جميع البنوك على اختلافها، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية قياسًا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق يُعدُّ تقييم الأداء المالي العنصر الأساسي في البنوك التجارية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف؛ لذلك سنتطرق في هذا المحور من البحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك ومراحله المختلفة، بالإضافة إلى أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك.

أولًا- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يحظى تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة لأي مؤسسة، وذلك لأهميته في قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في استغلال مواردها المتاحة بصورة مثلى؛ ولذلك ففي قطاع البنوك عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات الأخرى، حيث يساعدها ذلك في كشف نقاط القوة والضعف في كآفة أنشطتها وتحديد الانحرافات ومعالجتها من خلال رسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين الأداء؛ ونظرًا لأهمية تقييم الأداء تعددت تعاريفه، وفيما يلي نذكر بعضها:

يُعرف تقييم الأداء المالي بأنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية (فهد،2009: صفحة27). وكما يُعرف بأنّه عملية تتم من خلالها قياس العائد المحقق في ظل قيود كل من السيولة والأمان والنشاط والمديونية (بن جدو، مسعود، 2020: صفحة236). ويُعرف أيضًا على أنّه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمصرف (الأصول، الخصوم وحقوق المساهمين، النشاط التشغيلي...إلخ) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي (بوتواتة،2019، صفحة83).

ويقصد أيضًا بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقًا؛ فهدة العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقًا لقياس الأداء الفعلي وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط وعلى أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء (سويلم،1998:صفحة 477).

ومما سبق يمكننا القول: إنّ عملية تقييم الأداء يقصد بها قياس الأداء الفعلي للمؤسسة ومقارنة النتائج المحققة من نشاطاتها بالنتائج المراد تحقيقها.

ثانيًا- مراحل تقييم الأداء المالي: تمرُّ عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بمراحل عديدة متعاقبة، يمكن استعراضها في الآتي:(قروش، فضلي،2019:الصفحات33-34)

● **المرحلة الأولى-** مرحلة جمع البيانات والمعلومات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء للبنوك وذلك لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في عملية التقييم وتشمل بيانات وإحصاءات لعدة سنوات سابقة ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

● **المرحلة الثانية-** مرحلة دراسة وتحليل البيانات والمعلومات وتبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

● **المرحلة الثالثة-** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

● **المرحلة الرابعة-** وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدّت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان أداء أمثل للبنك.

● **المرحلة الخامسة:** تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثالثًا- المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك:

تُعدُّ النسب المالية من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة المالية والمحللين في تقييم الأداء المالي وأوجه النشاط المختلفة؛ فمن خلالها يمكن قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للبنك وذلك للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى مكانة المركز المالي للبنك (لمسلف،2019: صفحة219) وهناك العديد من الأنواع و التصنيفات للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي إلاّ أنّنا اخترنا النسب الأكثر شيوعًا والتي سوف يتم

تطبيقها في بحثنا هذا على البنوك التجارية محل الدراسة، والمتمثلة في الآتي:

1- نسب السيولة:

تُعرف بأنها تلك النسب التي تقيس مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لعملائه وللغير مما لديه من نقدية، حيث يتوجب على البنوك وضع جزء من مواردها بشكل نقدي لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد تعجز عن مواجهته (السيسي،1997:صفحة34)، كما إنّ هذه النسب تعدّ مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة والقابلة للتسييل بسهولة وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك (القصاص،2019: صفحة127) وهناك العديد من النسب التي تُعبر عن سيولة البنك ولها دلالة عن قدرة البنك في توفير السيولة اللازمة في المدى القصير جدًا (Ogien, 2008, p. 398)، أي أنّ نسب السيولة تقيس مدى التوازن في تدفقات البنك النقدية(النجار،2007: الصفحات36-37)، وقد اخترنا النسب التالية لاعتمادهما في بحثنا، وهي:

- **نسبة التداول**: وهي من أكثر النسب المالية شيوعًا، حيث تقيس قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وتعدُّ النسبة المثالية أكبر من(1) ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة (عباس وحنظل،2012:صفحة254).
- **نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول:** تعدُّ هذه النسبة مؤشر لسيولة البنك وزيادتها يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى البنك، وهذا معناه أنّ البنك يستثمر جزء كبير من أمواله في أصول سريعة التحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها؛ فذلك دليل على أنّ البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل (شعوبي وإلهام،2015: صفحة33) وتستخدم هذه النسبة لتقييم مخاطر السيولة والائتمان، وتحسب بقسمة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

2- نسب الربحية:

الربحية هي العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي (Haque, 2014, p. 07)وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح، حيث تقيس هذه النسب كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح؛ أي أنّها تُعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي أتخذها البنك، وهناك العديد من النسب التي تُعبر عن الربحية في البنوك، ولكننا سنتطرق في بحثنا هذا لنسبتين، وهما:

- **معدل العائد على الأصول:** تقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيف أمثل؛ أي تقيس كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراته باستخدام أصوله، وكلما ارتفع العائد على الأصول زادت ربحية البنك وتحسب بالصيغة الآتية (أل شبيب،2014:صفحة 96):

معدل العائد على الأصول = صافي الربح/ إجمالي الأصول

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** هي مقياس الأداء الداخلي لقيمة مساهمات الملاك، حيث يقيس العائد على استثمار أموال الملاك وتعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر، ويعتبر إلى حدٍ بعيد المقياس الأكثر شيوعًا للأداء؛ لأنه يقترح تقيمًا مباشرًا للعائد المالي لاستثمار المساهم ويسمح للمقارنة بين البنوك المختلفة (Ashenafi & al, 2014, p. 256) وارتفاع هذا العائد في البنك يشير إلى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح، وتحسب بالصيغة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ حقوق الملكية.

3- نسب المديونية:

تُعدُّ من أهم النسب التي تقيس درجة اعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجية (أموال الغير) في تمويل عملياته واستثماراته؛ أي أنّها تقيس قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وتقيس أيضًا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية ومن ثم انعكاسات هذه السياسات على مخاطر الرفع المالي (عفانة،2019: صفحة101) وكلما انخفضت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في توفير الأمان للمقترضين وكما يفسر انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، كما تقيس نسب المديونية المخاطر المالية والرافعة المالية؛ فكلما ارتفعت النسب الخاصة بها زادت المخاطر(Kaplan 2011, p.137) ,، وكما يشير ارتفاعها إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية (الحناوي،2004:صفحة72)، وهناك العديد من النسب لاحتساب المديونية إلاّ أننا سنعتمد في بحثنا هذا على نسبة فقط، وهي:

- **نسبة الرافعة المالية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول**

4- نسب كفاية رأس المال:

تحدد هذه النسب الملاءة المالية للبنوك وتبيّن مدى قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التي تصيب العناصر المكونة لميزانيتها، أي أنّها من النسب التي تكفل السلامة المالية للبنوك في استيعاب كمية معقولة من الخسارة (Nikhat,2014,p.771) وتبعًا لمقررات لجنة بأزل(2) فإن نسبة المؤشر يجب أن تساوي أو تفوق (8%) والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة المالية وارتفاعها تعني أنّ البنك يتمتع بسمعة جيدة، وهناك العديد من النسب التي تقيس كفاية رأس المال، ولكننا في بحثنا هذا اعتمدنا على نسبتين فقط وهما(شناتي، سامي،2020: صفحة 190):

- **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع**: وتبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كإحدى مصادر التمويل وتقيس قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له؛ فارتفاع هذه النسبة دليل على أمان المودعين، ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع= حقوق الملكية/ إجمالي الودائع.

- **نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.**

وهنا يجب أنّ نذكر إنّ هناك أنواع أخرى من النسب لم نذكرها مثل نسب النشاط، ونسب السوق التي تقدم تصورًا تحليليًا عمّا يهتم به ملاك البنك والمستثمرون؛ إذ إنّ هناك الكثير من النسب المالية وكذا العوامل النوعية التي تؤثر في أداء البنوك والتي هي خارج نطاق بحثنا، كوننا ركزنا في هذا البحث فقط على النسب المالية التي سوف يتم تطبيقها على البنوك التجارية اليمنية محل الدراسة.

المحور الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية محل الدراسة

قبل القيام بعملية تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية محل الدراسة لا بدّ من التعريج أولاً على هيكل الجهاز المصرفي اليمني، ومن تم تحديد البنوك محل الدراسة، وأيضا توضيح النسب المالية المختارة في الدراسة.

أولًا- الجهاز المصرفي اليمني: يتكون الجهاز المصرفي اليمني حتى نهاية 2020م، من البنك المركزي إضافة إلى (18) بنك منها (9) بنوك محلية ومختلطة، (5) بنوك اسلامية، (4) فروع لبنوك عربية وأجنبية، وتعمل هذه البنوك من خلال (479) فرعا، والجدول أدناه يوضح هيكل الجهاز المصرفي اليمني.

جدول(1) هيكل الجهاز المصرفي اليمني

م	البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	عدد الفروع	ملكية رأس المال		
					حكومي	خاص	أجنبي
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962م	صنعاء	44	%51	%49	.....
2	البنك الأهلي اليمني	1969م	عدن	27	%100	.....	.....
3	البنك العربي	1972م	صنعاء	9	.....	.....	%100
4	يونايتيد بنك	1972م	صنعاء	3	.....	.....	%100
5	بنك التسليف للإسكان	1977م	صنعاء	1	%97	%3	.....
6	بنك اليمن الدولي	1979م	صنعاء	25	.....	%85	%15
7	بنك اليمن والكويت	1979م	صنعاء	18	.....	%100	.....
8	بنك التسليف التعاوني والزراعي	1982م	صنعاء	82	%100	.....	.....
9	مصرف الرافدين	1982م	صنعاء	1	.....	....	%100
10	البنك التجاري اليمني	1993م	صنعاء	14	%10	%90	.....
11	البنك الإسلامي للتمويل	1995م	صنعاء	5	%4.5	%73.5	%22
12	بنك التضامن الإسلامي	1996م	صنعاء	21		%96.7	%3.3
13	بنك سبأ الإسلامي	1997م	صنعاء	16	.....	%85	%15
14	بنك اليمن والخليج	2001م	صنعاء	2	%1	%77	%22
15	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002م	صنعاء	9	.....	%57	%43
16	بنك قطر الوطني	2007م	صنعاء	1	....	.....	%100
17	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008م	صنعاء	18	%45	%20	%35
18	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر	2010م	صنعاء	183	....	%100	.....

المصدر: - البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2015م، صنعاء ، اليمن ، ص98-99. التقارير السنوية للبنوك.

ولتقييم الأداء المالي أُختيرت أربعة بنوك عاملة في اليمن كعينة للدراسة، وهما البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف التعاوني والزراعي، ويمثلان القطاع الحكومي، ويمثل قطاع البنوك الخاصة بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، وبنك اليمن الدولي(مختلط)، وسيتم مقارنة أداء تلك البنوك من خلال الاستعانة بالنسب المالية والجدول التالي يوضح بيانات عن البنوك محل الدراسة.

جدول(2) البنوك محل الدراسة

م	اسم البنك	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (مليون ريال)		عدد الفروع	ملكية رأس المال	
				2010	2020		الجهة	النسبة
1	البنك الأهلي اليمني	NBY	1969	10000	17000	27	حكومي	%100
2	بنك اليمن الدولي	IBY	1979	8000	16500	25	خاص أجنبي	% 85 %15
3	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	YKB	1979	6000	9000	18	خاص	%100
4	بنك التسليف التعاوني والزراعي	CAB	1982	10000	20000	82	حكومي	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

ويمكن توضيح لمحة موجزة عن البنوك التجارية (عينة البحث) كالآتي (التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة):

البنك الأهلي اليمني: تأسس في سنة 1969م، ومقره الرئيسي في مدينة عدن، ويُعدُّ واحدًا من أكبر البنوك التجارية اليمنية والبنك مملوك بالكامل للدولة ويمتلك خبرة طويلة في العمل المصرفي، ولديه(27) فرعًا منتشرة في عموم المحافظات الجنوبية والشرقية، ويقدم البنك جميع الخدمات المصرفية محليًا ودوليًا.

بنك اليمن الدولي: هو شركة مساهمة يمنية تأسس في سنة 1979م، ومقره الرئيسي في صنعاء والبنك عبارة عن قطاع خاص بنسبة (85%) وقطاع أجنبي بنسبة (15%) ويعمل البنك على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية من خلال فروعه المنتشرة في الجمهورية اليمنية.

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار: تأسس البنك سنة 1979م كشركة مساهمة يمنية مملوكة للقطاع الخاص بنسبة (100%) ويزاول البنك نشاطه المصرفي عن طريق مركزه الرئيسي في صنعاء وفروعه المنتشرة، وعلاوة على نشاطه المصرفي التجاري يقدم البنك خدمات مصرفية إسلامية.

بنك التسليف التعاوني والزراعي: تأسس بنك التسليف الزراعي في مدينة صنعاء سنة 1975م، بهدف دعم الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني من خلال تقديم القروض لهذه القطاعات وفي سنة 1979م، أُسس البنك التعاوني الأهلي للتطوير بهدف تقديم القروض للمشاريع التعاونية وفي سنة 1982م، وبموجب القانون رقم (39) دمج البنكان في بنك واحد وهو بنك التسليف التعاوني والزراعي، وفي بداية سنة2019م، نقل البنك مقرة الرئيسي إلى مدينة عدن.

ثانيًا- النسب المالية المستخدمة في الدراسة: بهدف القيام بتقييم الأداء المالي لمجموعة البنوك التجارية اليمنية (عينة البحث) أُختيرت مجموعة من النسب المالية التي تُعبر عن مؤشرات مختلفة، والجدول أدناه يوضح النسب المالية المستخدمة في هذه الدراسة.

جدول(3) النسب المالية المستخدمة في الدراسة

النسب المالية		الرمز	طريقة قياس النسب
نسب السيولة	نسبة التداول	A1	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
	نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	A2	إجمالي النقدية/ إجمالي الأصول
نسب الربحية	معدل العائد إلى إجمالي الأصول	B1	صافي الربح/ إجمالي الأصول
	معدل العائد إلى حقوق الملكية	B2	صافي الربح/ حقوق الملكية
نسبة المديونية	نسبة الرافعة المالية	C	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
نسب كفاية رأس المال	نسبة حقوق الملكية بالنسبة للودائع	D1	حقوق الملكية/ إجمالي الودائع
	نسبة كفاية رأس المال (الملاءة المالية)	D2	إجمالي رأس المال/ إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

المصدر: إعداد الباحثة.

ثالثاً- نتائج التحليل الاحصائي الوصفي:

يقوم هذا البحث على تقييم الأداء المالي وكذا اختبار فيما إذا كان هناك فروق في هذا الأداء بين البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة في اليمن، وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب التي تُعبر عن هذا الأداء والتي تندرج ضمن نسب السيولة، والربحية، والمديونية، وكفاية رأس المال، وللقيام بعملية مقارنة الأداء قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1- نسب السيولة: من خلال القوائم المالية للبنوك عينة البحث واعتمادًا على قوائم المركز المالي قمنا بحساب نسب السيولة وفق البنود التالية: نسبة التداول(A1)، ونسبة النقدية إلى إجمالي الأصول (A2)، والجدول أدناه يوضح نسب السيولة التي قمنا بحسابها.

جدول (4) نسب السيولة في البنوك التجارية محل الدراسة للمدة (2016-2020م) (%)

البنك	نسب السيولة	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
NBY	A1	1.10	1.07	1.08	1.09	1.10	1.09	0.012
CAB	A1	1.06	1.06	1.05	1.05	1.05	1.05	0.006
المتوسط العام للبنوك الحكومية							1.070	0.009
IBY	A1	1.07	1.08	1.07	1.08	1.10	1.08	0.01
YKB	A1	1.05	1.05	1.05	1.05	1.07	1.05	0.010
المتوسط العام للبنوك الخاصة							1.065	0.010
NBY	A2	93.84	95.20	95.01	89.57	93.74	93.47	2.04
CAB	A2	86.99	93.96	93.21	92.60	94.85	92.32	2.77
المتوسط العام للبنوك الحكومية							92.90	2.41
IBY	A2	92.76	94.43	94.16	96.73	97.48	95.11	1.74
YKB	A2	83.34	80.35	82.16	75.90	79.50	80.25	2.56
المتوسط العام للبنوك الخاصة							87.68	2.15

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك المدروسة في المدة (2016-2020م).

شكل(1) متوسط نسب السيولة في البنوك التجارية محل الدراسة

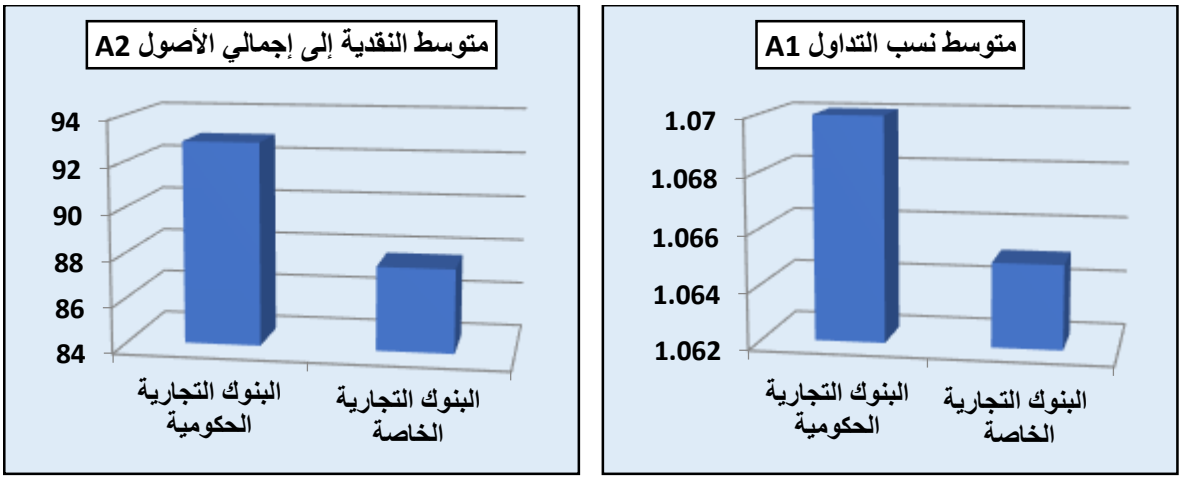

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(4).

بالنسبة لمتوسط نسبة التداول(A1):

- يتضح من الجدول(4) والشكل(1) أنّ المتوسط الحسابي لنسبة التداول(A1) المحسوبة للبنوك المبحوثة مرتفعة كونها لا تقل عن(1) في كل البنوك التجارية (عينة البحث)، وتُعدُّ نسبة التداول البالغة(1) أو أكثر مؤشراً جيداً لهذه البنوك، حيث يشير ذلك إلى قدرة البنوك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.
- وكما تظهر قيم الانحراف المعياري متقاربة لكل البنوك المدروسة؛ أي أنّه لا توجد خطورة تشتت القيم عن وسطها الحسابي في كل البنوك المدروسة، وعند تحليل نسب البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) بالنسبة لمتوسط نسبة التداول نجد أنّ المتوسط بلغ(1.070%) و(1.065%) على التوالي، وهذا يعني توجد أفضلية طفيفة في هذه النسبة للبنوك الحكومية.
- وعند قيامنا بتحليل أداء البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة بشكل منفرد كلاً على حدة وجدنا أنّ في البنوك التجارية الحكومية البنك الأهلي اليمني(NBY) حقق أعلى متوسط بلغ(1.09%) وهذا أكبر من المتوسط الذي حققه بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) البالغ (1.05%) للفترة المدروسة.
- وفي البنوك التجارية الخاصة نجد أنّ بنك اليمن الدولي(IBY) شكل أفضلية بمتوسط نسبة تداول بلغت(1.08%) في مقابل(1.05%) لبنك اليمن والكويت(YKB).

وفيما يخص متوسط نسبة السيولة المعبر عنها بالنقدية إلى إجمالي الأصول(A2) يتبين من خلال الجدول(4) والشكل(1) الآتي:

- هناك تباين واضح في هذه النسبة بين البنوك الأربعة المدروسة؛ إذ بلغ أعلى متوسط لنسبة النقدية إلى إجمالي الأصول خلال مدة الدراسة في البنوك التجارية الحكومية بمتوسط (92.90%) وكان ذلك أعلى من متوسط البنوك التجارية الخاصة والبالغ نحو(87.68%) ليعطي ذلك مؤشراً عن احتفاظ البنوك الحكومية بسيولة عالية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في جميع ظروف وحالات البنك مما يعني انخفاض مخاطر السيولة في البنوك الحكومية إلّا أنّ هذا الأمر له تأثيراته السلبية المباشرة في قدرتها على تحقيق الأرباح، حيث اتضح أنّ البنوك الحكومية تعطي عنصري السيولة والأمان الأهمية الأكبر على حساب الربحية وهذا الوضع لا يرجح كفاءة البنوك الحكومية وحسن إدارتها لمخاطر السيولة؛ فارتفاع نسبة السيولة هو نتيجة الحرب حيث أصبحت البنوك غير قادرة على تسييل أصولها في البنك المركزي اليمني.
- وإذا ما نظرنا لكل مجموعة على حدة من البنوك التجارية (عينة البحث) نجد أنّ البنك الأهلي اليمني (NBY) حقق متوسط سيولة بلغ (93.47%) وهو أعلى من متوسط بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) البالغ نحو(92.32%) وبهذا تكون الأفضلية من حيث نسبة السيولة إلى إجمالي الأصول للبنك الأهلي اليمني(NBY).
- وبالنسبة للبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) نجد أنّ بنك اليمن الدولي (IBY) قد حقق أعلى متوسط بنسبة بلغت (95.11%) وهي نسبة كبيرة ويرجع السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر أساسي للتمويل، وبلغ أدنى متوسط في بنك اليمن والكويت (YKB) بنسبة (80.25%)، وبهذا تكون الأفضلية من حيث نسبة السيولة إلى إجمالي الأصول لبنك (IBY).
- كما أنّ جميع البنوك المدروسة احتفظت بنسب سيولة تجاوزت النسبة المقررة في تعليمات البنك المركزي اليمني بحسب منشورة رقم (3) لسنة1997م، والمحددة بنسبة (25%) من الأصول(الموجودات) القابلة للإسالة لمواجهة الالتزامات، ويلاحظ أيضًا أنّ البنوك المدروسة عملت على

زيادة نسبة السيولة- المعبر عنها بالنقدية إلى إجمالي الأصول- في سنة 2017م كردة فعل وخوفاً من الوقوع بأزمة سيولة جراء أزمة الانقسام المالي.

2- نسب الربحية: كما هو معلوم أنّ الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه البنوك هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على العديد من العوامل ومن بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، و من أجل قياس ربحية البنوك التجارية اليمنية المدروسة اعتمدنا على مؤشرين فقط وهما: معدل العائد على الأصول(B1) ومعدل العائد على حقوق الملكية (B2) والجدول أدناه يوضح نسب الربحية التي تعكس كفاءة وفاعلية أداء البنوك اليمنية - عينة البحث- في تحقيق الأرباح.

جدول(5) نسب الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة للمدة (2016- 2020م)(%)

البنك	نسب الربحية	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
NBY	B1	1.49	1.0	1.52	1.87	1.86	1.55	0.32
CAB	B1	0.57	0.02	0.08	0.08	0.13	0.18	0.20
المتوسط العام للبنوك الحكومية							0.87	0.26
IBY	B1	1.65	1.66	1.38	2.24	2.42	1.87	0.39
YKB	B1	0.0	(0.56)	1.37	0.9	1.57	0.66	0.61
المتوسط العام للبنوك الخاصة							1.27	0.50
NBY	B2	16.91	14.17	20.68	21.67	19.85	18.66	2.75
CAB	B2	9.32	0.27	1.59	1.60	2.13	2.98	1.08
المتوسط العام للبنوك الحكومية							10.82	1.92
IBY	B2	25.0	21.75	19.83	29.92	27.35	24.77	3.65
YKB	B2	0.0	(11.22)	28.09	18.01	24.04	11.78	10.90
المتوسط العام للبنوك الخاصة							18.28	7.28

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك المدروسة، الأرقام في الأقواس سالبة (خسارة).

شكل(2) متوسط نسب الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة.

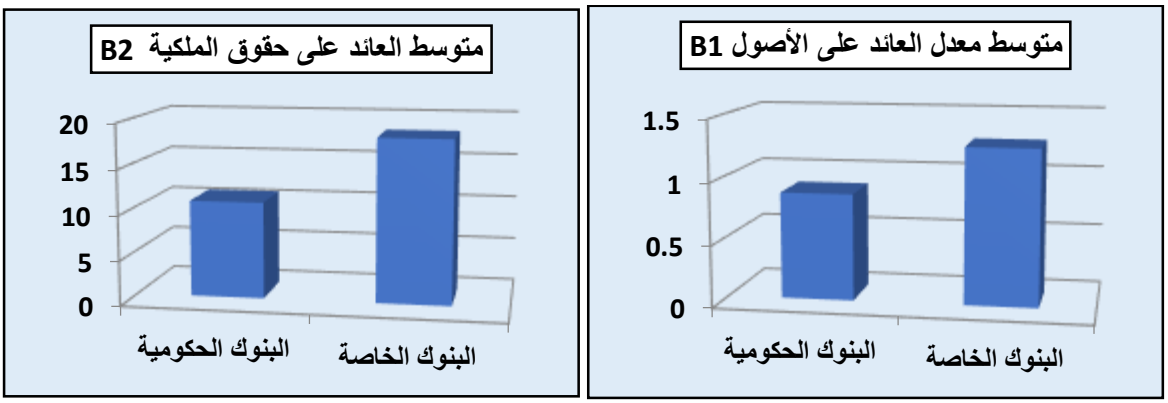

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(5).

ويمكن تشخيص ربحية البنوك المدروسة من خلال الجدول(5)والشكل(2) كالآتي:

بالنسبة لمعدل العائد على الأصول(B1):

- نلاحظ من الجدول(5) أنّ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول في البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) قد بلغ(1.27%) وهو أكبر من المتوسط الحسابي للعائد على الأصول في البنوك الحكومية (عينة البحث) والذي بلغت نسبته (0.87%) وهذا يشير إلى أنّ البنوك الخاصة أفضل من البنوك الحكومية في تحقيق صافي أرباح نتيجة استثمار موجوداتها واستخدامها سياسة استثمار تساعدها على توليد الأرباح، ويعود سبب انخفاض معدل العائد في البنوك الحكومية لانخفاض قيمة الاستثمارات، بمعنى أنّ البنوك الحكومية تستثمر أموالها في أصول سريعة التحول لسيولة مما جعلها تحتفظ بسيولة عالية أثّرت على مستوى الربحية، وكما هو معروف أنّ علاقة السيولة بالربحية علاقة عكسية.
- وبالنسبة للبنوك التجارية الخاصة بصورة منفردة تبيّن من الجدول(5) أنّ بنك اليمن الدولي(IBY) كان أفضل من بنك اليمن والكويت(YKB) في نسبة معدل العائد على الأصول؛ إذ حقق نسبة (1.87%) كأعلى متوسط للفترة المدروسة، مقابل (0.66%) متوسط بنك(YKB) للفترة المدروسة، ويعود ذلك لتحفظ بنك اليمن والكويت في كيفية استثمار أصوله خوفاً من الخسارة خاصة وأنّ البنك حقق خسارة سنة 2017م بلغت نحو(0.56%) وهذا يعني أنّ بنك(IBY) قادر على توليد الأرباح من الأصول بنسبة أكبر من بنك(YKB).
- أما البنوك الحكومية؛ فقد تبيّن أنّ البنك الأهلي اليمني(NBY) حقق متوسط عائد على الأصول بلغ(1.55%)

وهذا ما جعله قادراً على إدارة موجوداته بشكل أفضل من بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) الذي حقق أقل عائد بلغ في المتوسط(0.18%).

بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية B2 :

- عند تحليل بيانات الجدول (5) فيما يخص متوسط العائد على حقوق الملكية نجد أنّ المتوسط الحسابي للبنوك الخاصة (عينة البحث)، قد بلغ(18.28%) وهو أفضل من متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الحكومية(عينة البحث) البالغ(10.82%).
- وعند تحليل البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) كلاً على حدة نجد في البنوك التجارية الحكومية أنّ البنك الأهلي اليمني (NBY) حقق متوسط العائد على حقوق الملكية(18.66%) وهو أكبر من متوسط العائد الذي حققه بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) البالغ نحو(2.98%)، وهذا يعني امتلاك بنك(NBY) القدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح ويستطيع المنافسة بصورة أفضل على اجتذاب المساهمين للتعامل معه.
- وفي البنوك التجارية الخاصة نجد أنّ بنك اليمن الدولي(IBY) تفوق على بنك اليمن والكويت(YKB) في تحقيق متوسط عائد على حقوق الملكية بلغ(24.77%) مقابل (11.78%) لبنك(YKB) في المتوسط للفترة المدروسة، وهذا يحقق أفضلية للبنك الدولي(IBY) لاسيّما في اجتذاب المساهمين كونّه لدية القدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح.
- وبالنظر لما تعكسه قيم الانحراف المعياري نلاحظ أنّ البنوك الخاصة أكثر انحرافاً عن المتوسط الحسابي حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري فيها(7.28) مقابل(1.92) في البنوك الحكومية مما يدل على أنّ نتائج البنوك الحكومية (عينة البحث) كانت أكثر ثباتاً وتقارباً خلال سنوات الدراسة، ويُعدُّ التباعد بين العوائد وارتفاع نسب التشتت في قيم الانحراف المعياري في البنوك الخاصة (عينة البحث) مؤشرا على أنّ الادارة غير مستقرة في رسم سياسة واضحة خاصة في بنك(YKB) الذي انخفضت فيه العوائد من (28.09%) سنة 2018م إلى (18.01%) سنة 2019م.

3- نسبة المديونية: تشير نسبة المديونية إلى الأموال التي اعتمدها البنك من مختلف المصادر الخارجية لتمويل استثماراته وعملياته، والجدول أدناه يوضح نسبة المديونية في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول(6) نسبة المديونية في البنوك التجارية محل الدراسة للمدة(2016- 2020م)(%)

البنك	نسبة المديونية	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
NBY	C	91.20	93.30	92.65	91.39	90.62	91.83	0.99
CAB	C	93.91	94.70	94.83	95.15	95.05	94.73	0.44
المتوسط العام للبنوك الحكومية							93.28	0.72
IBY	C	93.40	92.38	93.04	92.53	91.14	92.50	0.77
YKB	C	94.82	95.02	95.12	95.07	93.46	94.70	0.66
المتوسط العام للبنوك الخاصة							93.60	0.72

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة في المدة (2016-2020م).

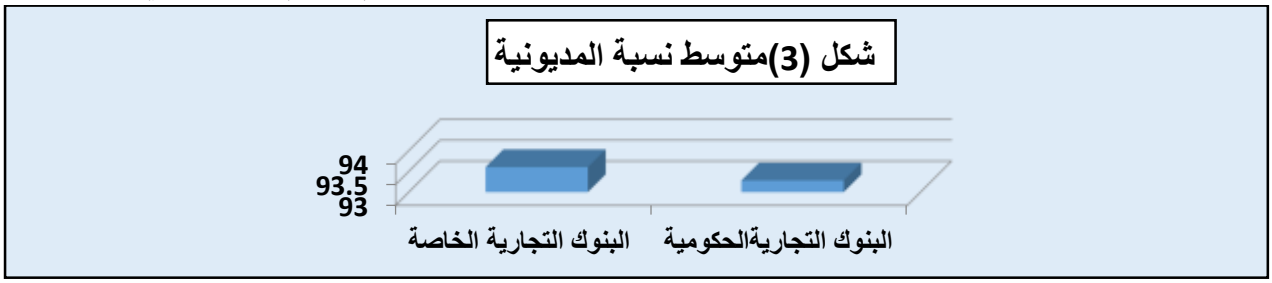

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(6).

يتضح من الجدول(6) والشكل(3) الآتي:

- أنّ مديونية البنوك المدروسة في فترة الدراسة أقل من أصولها حيث إنّ نسبة المديونية لم تفُق(100%) إلاّ أنها كانت مرتفعة وغير ملائمة في جميع البنوك المدروسة؛ إذ من المستحسن أنّ تقل لنحو(50%) القيمة المرجعية، حيث بلغ أعلى متوسط لنسبة المديونية في البنوك التجارية الخاصة بمتوسط (93.60%) في مقابل (93.28%) للبنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) ويعود ارتفاع نسبة المديونية في البنوك التجارية الخاصة إلى الاعتماد الكبير لهذه البنوك على أموال الغير، وهذا يعني ارتفاع المخاطر في تلك البنوك مما يعطي أفضلية للبنوك التجارية الحكومية.
- وعند تحليل متوسط نسبة المديونية لكل مجموعة على حدة نجد في البنوك التجارية الحكومية بنك(CAB) حقق أعلى متوسط للفترة المدروسة بنسبة بلغت (94.73%) مقابل (91.83%) متوسط نسبة مديونية في بنك (NBY) وبالاعتماد على المتوسط الحسابي لقياس إجمالي الديون إلى إجمالي

الأصول (الرافعة المالية) يكون البنك (NBY) حقق أفضلية مقارنة ببنك (CAB) في الفترة المدروسة.

● وفي البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) نجد أنّ بنك اليمن والكويت(YKB) حقق متوسط (94.70%) وهو يفوق متوسط نسبة المديونية في بنك اليمن الدولي (IBY) البالغ نحو(92.50%)، وبالتالي تكون الأفضلية للبنك اليمن الدولي في نسبة الرافعة المالية.

4- نسب كفاية رأس المال: تدل هذه النسب على مدى كفاية رأس المال في مواجهة الخسائر المحتمل حدوثها وتأثيرها على أموال المودعين والدائنين، والجدول أدناه يوضح نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية محل الدراسة.

جدول (7) نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية محل الدراسة للمدة(2016- 2020م)(%)

البنك	نسب كفاية رأس المال	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
NBY	D1	9.98	7.59	8.29	9.87	11.16	9.37	1.28
CAB	D1	7.02	6.15	5.99	5.59	6.07	6.16	0.47
المتوسط العام للبنوك الحكومية							7.77	0.88
IBY	D1	7.97	9.90	9.17	10.58	13.66	10.26	1.91
YKB	D1	5.83	5.71	5.65	5.74	8.07	6.20	0.94
المتوسط العام للبنوك الخاصة							8.23	1.43
NBY	D2	67.0	78.35	77.76	50.28	81.87	71.05	11.52
CAB	D2	29.50	54.80	59.51	50.85	58.77	50.69	11.04
المتوسط العام للبنوك الحكومية							60.87	11.28
IBY	D2	50.13	53.0	56.26	73.27	80.46	62.62	12.01
YKB	D2	17.31	13.01	17.41	19.99	23.68	18.28	3.53
المتوسط العام للبنوك الخاصة							40.45	7.77

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة في المدة(2016-2020م).

شكل(4) متوسط نسب كفاية رأس المال في البنوك التجارية محل الدراسة

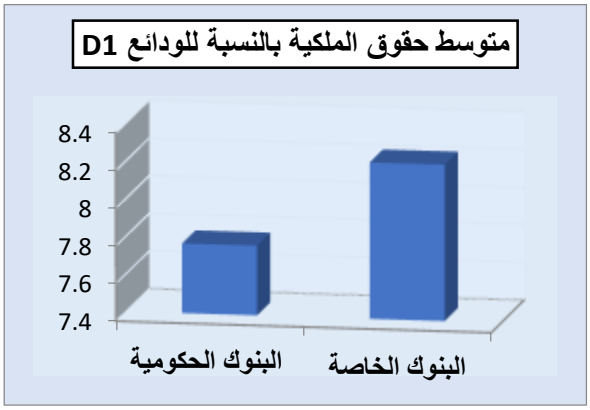

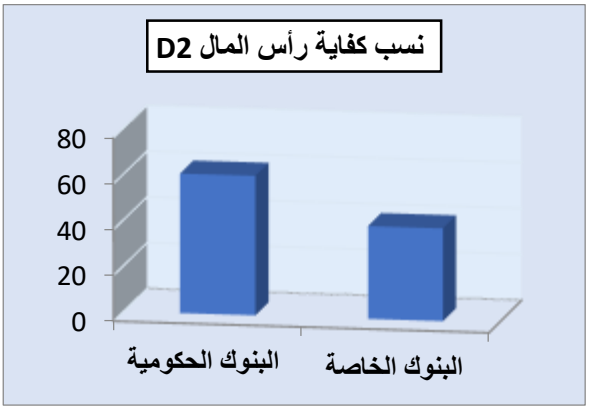

بالنسبة لقدرة البنك على رد الودائع من حقوق الملكية(D1) يتضح من الجدول (7) والشكل (4) الآتي:

● أنّ البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) قد تفوقت على البنوك التجارية الحكومية(عينة البحث) من حيث المتوسط الحسابي لقدرة البنوك على رد الودائع من حقوق الملكية، حيث بلغ المتوسط في البنوك التجارية الخاصة نحو(8.23%) مقابل (7.77%) في البنوك التجارية الحكومية، وبهذا المؤشر تعود الأفضلية للبنوك التجارية الخاصة كون زيادة هذه النسبة يعتبر هامش أمان للمودعين والمساهمين.

● وعند تحليلنا كل مجموعة من البنوك التجارية بصورة منفردة وجدنا في البنوك التجارية الخاصة(عينة البحث) أنّ بنك اليمن الدولي(IBY)هو البنك الوحيد من بين البنوك المدروسة الذي حقق المعدل المقبول عالميًا والمستخدم كثيرًا وهو(10%) حيث حقق متوسط (10.26%) وهذا دليل على أنّ البنك يعتمد على حقوق الملكية كمصدر رئيس للتمويل؛ فهو قادر على رد الودائع التي حصل عليها من خلال الأموال المملوكة وبالتالي يمثل عنصر حماية للمودعين ومصدر أمان لهم وفي المقابل حقق بنك(YKB) متوسط(6.20%) للفترة المدروسة وهذا يعني أنّ مودعي ومساهمي هذا البنك معرضين للخطر.

● وبالنسبة للبنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) نجد أنّ البنك (NBY) قد حقق متوسط(9.28%) وهو متوسط أعلى

ممـا حققـه بنـك(CAB) البـالغ(6.16%) للفتـرة المدروسـة، ويعود انخفاض هذه النسبة لاعتماد البنوك بدرجة كبيرة على أموال الغير، وهذا ما بينته نسب الرافعة المالية في تلك البنوك.

وبالنسبة لنسبة كفاية رأس المال إلى الأصول المرجحة، يتبيّن من الجدول(7) والشكل(4) الآتي:

- أنّ متوسط كفاية رأس المال في جميع البنوك المدروسة أكبر من (8%) بحسب متطلبات بازل(2)، ويتبين أيضاً تفوق البنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) بهذا المؤشر، حيث بلغ متوسطها (60.87%) مقابل متوسط (40.45%) للبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) وهذا يدل على أنّ البنوك التجارية الحكومية قادرة على استيعاب الخسائر التي يمكن أن تلحق بأصولها إضافة إلى قدرة حقوق ملكيتها على تحقيق السلامة في المركز المالي، ويعزى ذلك إلى مثانة رأس المال.
- وعند تحليلنا كل مجموعة من البنوك التجارية بصورة منفردة وجدنا في البنوك التجارية الحكومية(عينة البحث) أنّ في البنك(NYB) بلغت نسبة متوسط رأس المال(71.05%) وهذا يرفع من درجة الأمان للمودعين نتيجة انخفاض مخاطر رأس المال، وبهذا يتفوق على بنك(CAB) الذي بلغ متوسطة (50.69%) للفترة المدروسة ،ويعود ارتفاع النسبة في البنك((NYB) لالتزام البنك بتطبيق قرارات مجلس ادارة البنك المركزي رقم (12) لسنة2004م بشأن زيادة رأس المال بحيث يكون الحد الأدنى(6) مليار ريال يمني، وذلك للإيفاء بمتطلبات لجنة بازل فيما يتعلق بالحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد بنسبة(8%) حيث نجد أنّ البنك الاهلي اليمني تجاوز النسبة المحددة من لجنة بازل بكثير.
- وبالنسبة للبنوك التجارية الخاصة(عينة البحث) يلاحظ أنّ بنك اليمن الدولي(IBY) حقق متوسط(62.62%) وهو أعلى بكثير من متوسط بنك اليمن والكويت(YKB) البالغ (18.28%)، على الرغم من أنّ هذه النسبة تفي بمتطلبات لجنة بازل لكفاية رأس المال إلاّ أنّها متدنية مقارنة بالبنوك الأخرى (عينة البحث) وهذا يزيد من احتمالات تعرض البنك لمخاطر رأس المال نتيجة عدم زيادة رأس المال بما يتناسب مع نشاط البنك.
- وإجمالاً أظهرت النتائج احتفاظ البنوك التجارية (عينة البحث) بنسبة ملاءة جيدة وشبة ثابتة، وهذا يدل على أنّ البنوك قادرة على استيعاب الخسائر التي يمكن أنّ تلحق بأصولها، ويعزى ذلك إلى تحفظ واحتياط البنوك من خلال زيادة نسب السيولة وكفاية رأس المال وبما أنّ العلاقة عكسية بين العائد وكفاية رأس المال؛ فقد أثرت هذه الزيادة على العوائد في تلك البنوك.

رابعاً- نقاط القوة والضعف: للكشف عن نقاط القوة والضعف قمنا بمقارنة نتائج التحليل لمؤشرات ونسب الأداء المالي لمجموعة البنوك التجارية المدروسة، وذلك من خلال مقارنة نتائج تحليل البنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) بنتائج تحليل البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) وكذلك المقارنة بين البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة بصورة منفردة لكل بنك على حدة وذلك لتبيان أي البنوك التجارية كان أداؤها أفضل، وذلك على النحو الآتي:

1- مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية الخاصة:

عند مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الحكومية بالبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) تبيّن من الجدول(8) أنّ البنوك الحكومية (عينة البحث) حققت أداء مالي أفضل من البنوك التجارية الخاصة (عينة البحث)؛إذ حققت البنوك التجارية الحكومية (4) نقاط قوة مقابل(3) نقاط ضعف؛ فعند طرح نقاط الضعف من نقاط القوة؛ فإننا نجد أنّ البنوك الحكومية اكتسبت نقطة قوة، بينما البنوك التجارية الخاصة حققت(3) نقاط قوة و(4) نقاط ضعف، وهذا يعني أنّ لديها نقطة ضعف.

جدول(8)نقاط القوة والضعف للبنوك التجارية محل الدراسة

النسب المالية	البنوك التجارية الحكومية		البنوك التجارية الخاصة	
	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف
نسبة التداولA1	1+			-1
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول A2	1+			-1
معدل العائد على الأصول B1		-1	1+	
معدل العائد على حقوق الملكية B2		-1	1+	
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصولC	1+			-1
الودائع إلى إجمالي الأصول D1		-1	1+	
كفاية رأس المال D2	1+			-1
مجموع النقاط	4	- 3	3	- 4

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي الوصفي.

2- مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الحكومية:

عند تحليل نسب الأداء المالي للبنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) خلال الفترة المدروسة نجد أنّ البنك الأهلي اليمني(NYB) حقق أداء أفضل من بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) كون البنك(NYB) حقق(7) نقاط قوة متفوقًا بذلك على بنك (CAB) الذي حقق(7) نقاط ضعف.

جدول(9)نقاط القوة والضعف للبنوك التجارية الحكومية محل الدراسة

النسب المالية	البنك الأهلي اليمني		بنك التسليف التعاوني	
	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف
نسبة التداولA1	1+			-1
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول A2	1+			-1
معدل العائد على الأصول B1	1+			-1
معدل العائد على حقوق الملكية B2	1+			-1
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصولC	1+			-1
الودائع إلى إجمالي الأصول D1	1+			-1
كفاية رأس المال D2	1+			-1
مجموع النقاط	7	--	---	-7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي الوصفي.

3- مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة:

عند تحليلنا لنسب الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة (عينة البحث) خلال الفترة المدروسة نجد أنّ بنك اليمن الدولي(IBY) حقق أداء أفضل من بنك اليمن والكويت كون بنك(IBY) حقق(7) نقاط قوة، وبذلك يكون تفوق على بنك اليمن والكويت الذي حقق (7) نقاط ضعف.

جدول(10)نقاط القوة والضعف للبنوك التجارية الخاصة محل الدراسة

النسب المالية	بنك اليمن الدولي		بنك اليمن والكويت	
	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف
نسبة التداولA1	1+			-1
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول A2	1+			-1
معدل العائد على الأصول B1	1+			-1
معدل العائد على حقوق الملكية B2	1+			-1
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصولC	1+			-1
الودائع إلى إجمالي الأصول D1	1+			-1
كفاية رأس المال D2	1+			-1
مجموع النقاط	7	--	---	-7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي الوصفي.

خامسًا- اختبار الفرضيات:

في إطار اختبار صحة فرضيات البحث اتضح لنا من التحليل السابق الآتي:

1) **الفرضية الأولى** : يسهم التحليل بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي لمجموعة البنوك التجارية اليمنية المدروسة، أظهرت الدراسة **صحة الفرضية،** حيث تبيّن لنا من خلال تقييم الأداء المالي نقاط القوة والضعف؛ **فبالنسبة للبنوك التجارية الحكومية** فيما يخص **نقاط القوة فأهمها** أنّها تحتفظ بسيولة كافية قادرة على مواجهة أي التزامات، كما أنّ نسبة المديونية فيها منخفضة مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة(عينة البحث) إضافة إلى أنّ البنوك الحكومية لديها ملاءة مالية مناسبة مما يعني قدرة رأس مالها على مواجهة أي خسائر قد تلحق بأصولها ، **أما نقاط ضعف البنوك الحكومية**(عينة البحث) وأخطرها تتمثل في أنّ نسب الربحية فيها مقبولة، ولكن يمكن لها أنّ تحقق نسبا أفضل نظرًا لإمكانياتها الكبيرة.

وبالنسبة لنقاط القوة والضعف في أداء البنوك التجارية الخاصة؛ فقد تمثلت **نقاط القوة** في أنّ أصول هذه البنوك قادرة على تحقيق الأرباح، كما أنّ لديها قدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح إضافة إلى أنّها تحافظ على نسبة سيولة مقبولة لمواجهة أي التزامات، كما أنّ حجم رأس مالها قادر على سداد الالتزامات وحقوق المودعين كونها تعتمد على حقوق الملكية كمصدر أساسي في تمويلها، ومن **نقاط القوة** أيضًا أنّ البنوك التجارية الخاصة قادرة على رد الودائع من حقوق الملكية، أما **نقاط الضعف** فيها تتمثل في ارتفاع نسب الرافعة المالية كونها تعتمد على أموال الغير وارتفاع مخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية فيها.

2) الفرضية الثانية- تتمتع البنوك التجارية الخاصة بأداء مالي أفضل من البنوك التجارية الحكومية، تبيّن من تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة أنّ أداء البنوك الحكومية أفضل من أداء البنوك التجارية الخاصة وبالتالي **فقد ثبت عدم صحة هذه الفرضية**.

النتائج: من خلال تقييم الأداء المالي لأربعة بنوك تجارية يمنية باستخدام النسب المالية، خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1) جانب السيولة: تحتفظ البنوك التجارية الحكومية (عينة البحث) بسيولة عالية مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة الأمر الذي يعني حرمان البنوك الحكومية من عوائد نتيجة عدم توظيف هذه السيولة والاستفادة منها بشكل أفضل من خلال توجيهها في جوانب استثمارية تعزز الربحية لهذه البنوك.

2) جانب الربحية: أظهرت نسب الربحية المتمثلة في (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) أنّ البنوك التجارية الحكومية أقل ربحية من البنوك التجارية الخاصة التي تتمتع بكفاءة أكبر في أدائها بتحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لديها.

3) جانب المديونية: تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسب المديونية في البنوك التجارية الخاصة مقارنة بنسب المديونية في البنوك التجارية الحكومية، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على تلك البنوك مما يجعلها هشة وسهلة الوقوع في تعثر مالي قد يؤدي بها إلى الإفلاس، ويعود ارتفاع ميل البنوك التجارية الخاصة إلى تمويل نشاطاتها بالدين إلى تركيبة الأصول؛ فالاستثمار في القروض عادة ما يدر عائد أكبر من الاستثمار في الأوراق المالية بالإضافة إلى الاستفادة من الوفر الضريبي.

4) جانب كفاية رأس المال: أظهرت الدراسة أنّ البنوك التجارية الخاصة تتمتع بقدرة أكبر من البنوك التجارية الحكومية في رد الودائع من الأموال المملوكة وبالتالي فهي تتمتع بتوفير حماية وأمان أكبر لأموال المودعين من البنوك التجارية الحكومية، وكما تبيّن أيضا أنّ البنوك التجارية الحكومية **تتمتع بملاءة مالية جيدة** أفضل من البنوك التجارية الخاصة، ويعود ذلك إلى تحفظ واحتياط البنوك الحكومية في وجود أرصدة غير مستغلة في الاستثمارات المختلفة كما بينت النتائج الخاصة في نسب السيولة.

وفي الأخير يمكننا القول: إنّه بعد استعراض وتحليل النسب المختلفة للأداء المالي على وفق الأوجه والمعايير المستخدمة في هذا البحث لتقييم أداء البنوك التجارية الخاصة والبنوك التجارية الحكومية اليمنية، تبيّن أنّ نتائج البنوك الحكومية كانت أفضل من نتائج البنوك الخاصة من خلال أربع نسب وهي: (نسب التداول، نسب النقدية إلى إجمالي الأصول، نسب المديونية ، نسب كفاية رأس المال) في حين كان مستوى أداء البنوك التجارية الخاصة أفضل من البنوك التجارية الحكومية في ثلاث نسب وهي(العائد على إجمالي الأصول ، العائد على حقوق الملكية، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع)

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم بعض التوصيات، وهي على النحو الآتي:

1. على البنوك التجارية اليمنية القيام بعملية تقييم دورية لأدائها المالي للوقوف على نقاط الضعف واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، فضلاً عن معرفة نقاط القوة وزيادتها وتطويرها لتقوية المركز التنافسي للبنوك اليمنية.

2. على إدارة البنك الأهلي اليمني(NBY) العمل على الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية حيث يجب عليها تخفيض نسب السيولة من خلال تشغيل الأرصدة النقدية في الاستثمارات المختلفة والتوسع في الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية لتحقيق مستويات ربح تليق بإمكانياته.

3. على إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي(CAB) أنّ تخفض من نسبة اعتمادها على أموال الغير كون نسب الرفع المالي (المديونية) مرتفعة فيه مقارنة ببقية البنوك عينة البحث، كما يجب عليها الوقوف أمام نقاط الضعف والقصور في الأداء ومعالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع البنك منافسة البنوك الأخرى.

4. على إدارة بنك اليمن الدولي(IBY) أنّ تهتم بالمخاطر الائتمانية لارتفاع القروض غير المنتظمة فيه كما يجب عليها تقليص المديونية فارتفاعها يزيد من مخاوف المستثمرين كون البنك يعتمد بشكل كبير على أموالهم في تسديد الالتزامات.

5. على بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار(YKB) أن يرفع من قيمة رأس ماله ليقلل من اعتماده على أموال الغير كما يجب عليها الوقوف أمام نقاط الضعف والقصور في الأداء ومعالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع البنك منافسة البنوك الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر:

أولًا- الكتب:

1) الحناوي، محمد صالح وآخرون(2004)"***الإدارة المالية***"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

2) السيسي، صلاح الدين حسن (1997) ***" الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر"***، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

3) أل شبيب، دريد كامل(2014) ***" إدارة العمليات المصرفية"***، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

4) القصاص، جلال جويدة(2019) ***" اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية من منظور إسلامي***، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

5) النجار، عبدالعزيز (2007)"***أساسيات الإدارة المالية***، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر.

6) سـويلم، محمـد(1998)***" إدارة المصـارف التقليديـة والإسلامية(مدخل مقارن)***،جامعة المنصورة، مصر.

7) عفانة، محمد كمال(2019)***" إدارة الائتمان المصرفي"*** ، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8) فهد، نصر حمود(2009) "***أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية***"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيًا: المجلات العلمية:

1) بـن جـدو أمينـة، مهيـوب مسـعود (2020)" **تقيـيم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية ـ دراسة تحليلية للبنك الأمريكي للفترة الممتدة بين2010-2019م"** ، *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، المجلد4، العدد 02،الجزائر.

2) بوتواتـة أمينـة (2019) " **تقيـيم الأداء المـالي لمجمـع سونطراك بالمقارنـة بـين أسـاليب التقيـيم الحـديث والتقليـدي دراسة قياسية للفترة2012-2015"**، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، المجلد6، العدد1، ص81-100، الجزائر.

3) شـناتي سـامي، أورزيـق أليـاس(2020)**" مـدى توافـق نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنـوك الإسلامية قراءة فـي نمـوذج Camels"**، *مجلـة البشـائر الاقتصـادية* المجلـد6، العدد1، الجزائر.

4) شـعوبي محمـود فـوزي، التجـاني إلهـام(2015) " **تقيـيم الأداء المـالي للبنـوك التجاريـة-دراسـة حالـة البنـك الـوطني الجزائـري والقـرض الشـعبي الجزائـري للمـدة -2011 2005م"**، *أبحـاث اقتصـادية وإداريـة*، العـدد17، ص25-48، الجزائر.

5) عباس سمير أحمد، حنظل، عبد علي(2012) **" استخدام النسب الماليـة كـأداة لتقيـيم كفـاءة الأداء"**، *مجلـة كليـة بغـداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد32، ص250-270 ، العراق.

6) قروش عيسى، وآخرون (2021م) " **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية-دراسة مجموعة من البنـوك التجاريـة الجزائريـة خـلال الفتـرة 2015-2019م"**، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 14، العدد1، الجزائر.

7) لمسـلف عبلـة (2019) **" تقيـيم الأداء المـالي للمصـارف الإسـلامية الماليزيـة"**، *مجلـة العلـوم الانسـانية والاجتماعيـة*، المجلد6، العدد1،

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1) *Kaplan, S. (2011). financial reporting and analysis. USA: Kaplan Schweser.*

2) *Ashenafi, H., & al. (2014). Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia. African Journals OnLine (AJOL) , 04 (02).*

3) *Haque, A. (2014). Comparison of Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study in the Context of India (2009-2013). Journal of Finance and Bank Management , (02).*

4) *Ogien, D. (2008). Comptabilité et audit bancaires (02 ed.). Paris: Dunod.*

5) *Nikhat Fatima(2014). Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks ; Global Journal of Finance and Management. ISSN 0975-6477 Volume6, Number 8.*

رابعًا: التقارير السنوية:

1) التقـارير السـنوية للبنـك الأهلـي اليمنـي للفتـرة (2016-2020م)، اليمن.

2) التقـارير السـنوية لبنـك الـيمن الـدولي للفتـرة (2016-2020م)، اليمن.

3) التقارير السنوية لبنك التسليف التعاوني الزراعي للفترة (2016-2020م)، اليمن.

4) التقارير السنوية لبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2016-2020م)، اليمن.

قائمة الملاحق:

ملحق (1) الميزانية العمومية في البنك الأهلي اليمني للمدَّة (2016-2020) (ألف ريال يمني)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
النقدية وأرصدة الاحتياطيات في البنك المركزي	21540280	21686611	22753908	22995638	31130489
الأرصدة لدى البنوك	26631494	66476782	60264109	71377850	93456564
أذون الخزانة – صافي	134453234	166580821	187536410	196643816	208500000
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي	0	0	1000000	1000000	0
القروض وسلفيات المقدمة للعملاء بعد المخصصات	7327533	7242628	6490638	6714513	7055446
الاستثمارات المتوفرة للبيع ـ صافي	276971	425730	341792	341792	356560
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	908084	1600977	1446187	19832160	8089175
العقارات والآلات والمعدات بعد الاستهلاك المتراكم	3479605	3570617	4919035	6011171	6743872
إجمالي الموجودات	194617201	267584166	284752079	324916940	355332106
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					

الأرصدة المستحقة للبنوك	0	0	2941	2941	2191246
ودائع العملاء	171549847	242718071	252540703	283316548	298634520
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	5041946	5813200	8127469	9367726	16117384
ضريبة الدخل	0	0	0	0	
مخصصات أخرى	904785	618669	3146285	4265151	5048670
إجمالي المطلوبات	177496578	249149940	263817398	296952366	321991820
حقوق الملكية					
رأس المال المصدر والمدفوع	10000000	10000000	10000000	14000000	17000000
احتياطي فائض إعادة تقييم العقارات	639762	639762	639762	639762	639762
الاحتياطي القانوني	3308387	3700220	4349572	5258602	6251280
الاحتياطي العام	1823765	2215598	2864950	3773980	4766658
احتياطي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	50090	50090	50090	50090	50090
توزيعات الأرباح	1298619	1828556	3030307	4242140	4632496
خسائر مرحلة	0	0	0	0	0
إجمالي حقوق الملكية	17120623	18434226	20934681	27964574	33340286
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	194617201	267584166	284752079	324916940	355332106

ملحق (2) الميزانية العمومية في بنك اليمن الدولي للمدَّة (2016-2020) (ألف ريال يمني)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
النقدية وأرصدة الاحتياطيات في البنك المركزي	48541126	49897133	51978760	48610099	43530226
الأرصدة لدى البنوك	100139667	107158160	111626487	126216603	96083277
أذون الخزانة – صافي	336404890	389852662	443358305	504711273	504847447
شهادات الايداع لدى البنك المركزي	0	0	0	0	0
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء بعد المخصصات	33648937	28679956	32891771	19245194	14059375
الاستثمارات المتوفرة للبيع - صافي	120000	120000	120000	120000	120000
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	2194691	1603357	2782426	1275122	684637
موجودات غير ملموسة	292605	0	0	0	0
العقارات والآلات والمعدات بعد الاستهلاك المتراكم	1840323	1877290	1884686	2317657	2144995
إجمالي الموجودات	523182239	579188558	644642435	702495948	698037310
المطلوبات وحقوق الملكية	0	0	0	0	0
المطلوبات	0	0	0	0	0
الأرصدة المستحقة للبنوك	44035537	51024163	40076442	58419286	58377127
ودائع العملاء	432964607	445778722	489041266	496095603	452707740
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	10554357	10870304	12830543	19812361	21633264
دائنو التوزيعات	0	0	0	0	0
مخصصات أخرى	809161	27395299	57824758	75681448	103483914
إجمالي المطلوبات	488363662	535068488	599773009	650008698	636202045
حقوق الملكية	0	0	0	0	0
رأس المال المصدر والمدفوع	16500000	16500000	16500000	16500000	16500000
احتياطي فائض إعادة تقييم العقارات	0	0	0	0	0
الاحتياطي القانوني	10246994	11657619	12992822	15348121	17885179
الاحتياطي العام	0	0	0	0	0
احتياطي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	-9179	-9179	-9179	-9179	-9179
أرباح محتجزة	7909644	16063437	15478148	20741009	27552298
حقوق غير المسيطرين	171118	-91807	-92365	-92701	-93033
إجمالي حقوق الملكية	34818577	44120070	44869426	52487250	61928298
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	523182239	579188558	644642435	702495948	0698037310

ملحق (3) الميزانية العمومية في بنك اليمن والكويت للمدَّة (2016-2020م) (ألف ريال يمني)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
النقدية وأرصدة الاحتياطيات في البنك المركزي	30529347	18689231	20821457	28939744	28455695
الأرصدة لدى البنوك	29019745	30738533	53406631	46031319	44634634
أذون الخزانة – صافي	54337663	53254386	74586821	91258713	99685066
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي	0	0	0	0	0
القروض وسلفيات المقدمة للعملاء بعد المخصصات	16651673	18534002	24451108	42314651	33500279

الاستثمارات المتوفرة للبيع - صافي	3000	3000	3000	103100	140638
استثمارات في شركات زميلة	309705	362526	389526	632504	382504
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	3921818	4376551	5644882	7203649	6901853
العقارات والآلات والمعدات بعد الاستهلاك المتراكم	1883826	1838801	1819118	2531522	3636919
إجمالي الموجودات	136656777	127797030	181122543	219015202	217337588
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	6382080	7862663	13316144	16569617	23107198
ودائع العملاء	121405265	111333147	156641787	188439497	176084265
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	1680919	2126382	2060245	2958025	3682717
ضريبة الدخل	0	0	0	0	0
مخصصات أخرى	112803	112803	256858	256858	256858
إجمالي المطلوبات	129581067	121434995	172275034	208223997	203131038
حقوق الملكية					
رأس المال المصدر والمدفوع	6000000	6000000	6000000	6000000	9000000
احتياطي فائض إعادة تقييم العقارات	0	0	0	0	0
الاحتياطي القانوني	1054751	1054751	1427572	1719126	2231428
الاحتياطي العام	0	0	0	0	0
احتياطي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	0	0	0	0	0
توزيعات الأرباح	0	0	0	0	0
خسائر (أرباح مرحلة)	20959	-692716	1419937	3072079	2975122
إجمالي حقوق الملكية	7075710	6362035	8847509	10791205	14206550
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	136656777	127797030	181122543	219015202	217337588

ملحق (4) الميزانية العمومية في بنك التسليف التعاوني و الزراعي للمدّة (2016-2020) (ألف ريال يمني)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الموجودات					
النقدية وأرصدة الاحتياطيات في البنك المركزي	41165625	55555959	43965271	56491390	41055625
الأرصدة لدى البنوك	49396830	36878821	55125692	74086090	85720831
أذون الخزانة – صافي	243830524	320353386	338304946	329231901	346526058
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي	0	0	0	0	0
القروض وسلفيات المقدمة للعملاء بعد المخصصات	34957302	19995349	15692976	18769052	16988846
الاستثمارات المتوفرة للبيع - صافي		793579	600000	1194176	600000
الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	2657297	2009038	2018889	2786305	2564901
العقارات والآلات والمعدات بعد الاستهلاك المتراكم	2906107	2453279	2150996	1851550	1940010
إجمالي الموجودات	384391369	440182042	458563440	496663151	499011425
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
الأرصدة المستحقة للبنوك	17114359	20570458	21103260	22887027	28812733
ودائع العملاء	333338361	379499492	396055392	430074112	407002717
الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى	6818580	8092398	9955149	13211761	21606037
ضريبة الدخل	0	0	0	0	0
مخصصات أخرى	521823	6322948	7012166	6406565	16847478
إجمالي المطلوبات	360986663	416849416	434834844	472607097	474320002
حقوق الملكية					
رأس المال المصدر والمدفوع	19000000	20000000	20000000	20000000	20000000
احتياطي فائض إعادة تقييم العقارات	0	0	0	0	0
الاحتياطي القانوني	3093504	3093504	3152899	3306022	3210717
الاحتياطي العام	217615	217615	217615	217615	217615
احتياطي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	0	0	0	0	0
توزيعات الأرباح	0	0	0	0	0
خسائر(أرباح مرحلة)	1057399	21507	358082	627722	1167786
إجمالي حقوق الملكية	23404706	23332626	23728596	24056054	24691423
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	384391369	440182042	458563440	496663151	499011425